مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

العِلَّة النَّحْوِيَّة وأُسُسُ البِنَاءِ والإِسْنَاد

The Grammatical Cause and the Foundations of Structure and Predication

الدكتورة صفاء حرب أحمد

Dr. Safaa Harb Ahmad Harb

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss389

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

الملخص:
تَسْتَنْبِطُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ كأداةٍ ذِهْنِيَّةٍ لِتَفْسِيرِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وَتَحْلِيلِ بُنْيَتِهَا التَّرْكِيبِيَّةِ، مَبْنِيَّةً فَهْمَهَا عَلَى مَوْقِفِ الفِعْلِ وَالضَّمَائِرِ وَالأُسُسِ الإِسْنَادِيَّةِ. وَتُبَيِّنُ أَنَّ العِلَّةَ لَيْسَتْ صُورِيَّةً فَقَطْ، بَلْ تَتَفَاعَلُ مَعَ المَعْنَى وَالوظِيفَةِ وَالنُّظُمِ التَّرْكِيبِيَّةِ، مَضْمُونَةً اتِّسَاقَ الجُمْلَةِ وَتَنَاغُمَ دَوْرِ الضَّمَائِرِ وَالأَفْعَالِ. تَتَنَوَّعُ تَفَاسِيرُ النُّحَاةِ وَتَعْلِيلُهُم لِلعِلَّةِ بِسَبَبِ ارْتِبَاطِهَا بِالفِكْرِ وَالرُّؤَى الفَلْسَفِيَّةِ، وَيَتَّضِحُ أَنَّ ثَبَاتَ الحُكْمِ وَوُجُودَ العِلَّةِ يَعْتَمِدُ عَلَى وَضْعِهَا فِي الإِسْنَادِ وَتَنْسِيقِ التَّرْكِيبِ، مِمَّا يُمَكِّنُ النَّحْوِيَّ مِنْ بَنْيِ جُمْلَةٍ مُتَزَامِنَةٍ وَمَعْنًى مُتَسِقٍ، وَيُظْهِرُ أَنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ تَرْتَقِي بِفَهْمِ البِنَاءِ إِلَى مَرَاتِبَ ذِهْنِيَّةٍ وَمِنْطِقِيَّةٍ فِي التَّرَكِيبِ اللُّغَوِيِّ.

الكلمات المفتاحية: العِلَّةُ النحوية، التَّعْلِيلُ النَّحْوِيُّ، الفَلْسَفَةُ، الإِسْنَاد، الصَّنْعَةُ النَّحْوِيَّة.

Abstract:

This study explores the grammatical cause as a mental tool for interpreting linguistic phenomena and analyzing their structural composition, grounding understanding in the context of verbs, pronouns, and principles of predication. It demonstrates that the cause is not merely formal but interacts with meaning, function, and syntactic systems, ensuring sentence coherence and harmony in the role of pronouns and verbs. The study further shows that the diversity of grammarians' interpretations and justifications of the cause stems from its connection to intellectual and philosophical perspectives. It becomes evident that the validity of a grammatical ruling and the existence of its cause depend on its position within predication and syntactic coordination, enabling the grammarian to construct cohesive sentences with consistent meaning. The grammatical cause thus elevates the understanding of structure to a mental and logical level in linguistic composition

Keywords: Grammatical cause, grammatical reasoning, philosophy, predication, grammatical craft.

تَمْهِيدٌ:

حَظِيَ فَضَاءُ العِلَّةِ مَكانَةً لا يُستَهانُ بِها فِي عَقْلِيَّةِ النَّحْوِيِّ العَرَبِيِّ، وَلَمْ يَتَوانَ عَن عَقْدِ نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ بِنَظَرِيَّةِ الوُجُودِ؛ فَأَنْشَأَ المُفاهِيمَ وَالقَواعِدَ انطِلاقًا مِنَ المُسَلَّماتِ العَقْلِيَّةِ وَالمَبادِئِ الأَساسِيَّةِ لِلْمَعْرِفَةِ، لِتُفَسِّرَ الوَاقِعَ الإِدْرَاكِيَّ وَالتَّصَوُّرَاتِ الغَيْبِيَّةِ لِمَا وَرَاءَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَكْشِفَ عَنْ مَاهِيَّاتِها وَكَيْنُونَتِها بِتَساؤُلاتٍ هَيَّأَتْ لِاتِّقادِ تَصَوُّرَاتِه حَوْلَ اللُّغَةِ: "مَا هِيَ؟ وَلِمَاذَا كَانَتْ؟ وَكَيْفَ لَهَا أَنْ تَكُونَ؟" وَظَلَّتِ التَّصَوُّرَاتُ العِلِّيَّةُ عَلَى الدَّوَامِ تَسْتَمِدُّ شَرْعِيَّتَها مِنَ الوَاقِعِ الفِكْرِيِّ، وَتَسْتَشْرِفُ إِيحَاءاتٍ فَلْسَفِيَّةً مِنْ طَبِيعَةِ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ، مَرْهُونَةً بِالمُعَلِّلِ؛ فَتَفَرَّعَتْ وَتَعَدَّدَتْ بَيْنَ العِلَلِ التَّعْلِيمِيَّةِ، وَالعِلَلِ القِيَاسِيَّةِ، وَالعِلَلِ الفَلْسَفِيَّةِ، لِتَحُلَّ جَدَلِيَّةَ الحُكْمِ الَّذِي آلتْ إِلَيْهِ اللُّغَةُ بِظَوَاهِرِها، وَغَدَا الوَاقِعُ النَّحْوِيُّ لا يَسِيغُ إِلَّا أَنْ يُعَلَّلَ كُلُّ حُكْمٍ غَابَتْ عِلَّتُهُ، فَأَصْبَحَ لِكُلِّ مَرْفُوعٍ عِلَّةٌ رَفَعَتْهُ، وَلِمَنْصُوبٍ سَبَبٌ انْتَصَبَ لَهُ، وَلِلْمَخْفُوضِ عِلَّةٌ آلَ إِلَيْهِ؛ فَلِكُلِّ عِلَّةٍ سَبَبٌ تَجَذَّرَ فِي عَقْلِيَّةِ النَّحْوِيِّ لِإِثْبَاتِ حَقِيقَتِها الغَيْبِيَّةِ، كَمَا مَنَطَقُوا أَنَّ لِكُلِّ حَادِثٍ حَادِثًا اسْتُحْدِثَهُ، وَلِكُلِّ مَوْجُودٍ وَاجِدًا أَوْجَدَهُ.

فَكَانَ حَظُّ هَذَا البَحْثِ أَنْ يَدْرُسَ العُلَلَ النَّحْوِيَّةَ، وَالوُقُوفَ عَلَى أَسْبَابِ تَعَدُّدِها وَتَحْلِيلَاتِ النُّحَاةِ لَهَا؛ لِذَا انْتَهَجَ البَحْثُ بَدَايَةً جَانِبًا نَظَرِيًّا يُحَلِّلُ فِيهِ مَفْهُومَ العِلَّةِ، كَتَأْسِيسٍ تَمْهِيدِيٍّ لُوُلوجِ الجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ المُتَمَثِّلِ بِدِرَاسَةِ عَدَدٍ مِنَ العُلَلِ اللُّغَوِيَّةِ مُوَزَّعَةٍ بَيْنَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَمُحَاوَلَةِ فَلْسَفَةِ عِلَلِها بَيْنَ المُعَلِّلِينَ، لِنَسْتَخْرِجَ رُوحَ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ وَنَفْهَمَهَا مِنْ خِلَالِ تَعْلِيلٍ يُقْنِعُ.

- **العِلَّة: المَصْطَلَحُ، والأَهَمِيَّةُ، وَأَسْبَابُها المَنْطِقِيَّةُ**

إِذَا أَجْمَعَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ عَلَى تَعْرِيفِ العِلَّةِ بِالسَّبَبِ (ابن منظور، 1999، ج13، ص495)، فَإِنَّنا لَا نَكَادُ نَظْفَرُ بِتَعْرِيفٍ جَامِعٍ مانِعٍ لَهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ الأُصُولِيِّينَ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ لِقِيَاسِ العِلَّةِ؛ بِأَن يُحْمَلَ الفَرْعُ عَلَى الأَصْلِ بِعِلَّةٍ عُلِّقَ عَلَيْها الحُكْمُ فِي الأَصْلِ، لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ (صالح، 2006، ص333). ذَلِكَ أَنَّ عَمَلِيَّةَ الجَمْعِ تَسْتَوْجِبُ تَحَقُّقَ المُشَابَهَةِ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ لِإِيجادِ الحُكْمِ، فَتَسْتَلْزِمُ

وُجُودَ الحُكْمِ وُجُودَ العِلَّةِ الجَامِعَةِ، وَيَنْتَفِي بِذَلِكَ دُخُولُ حُكْمٍ نَحْوِيٍّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَقَدْ سَاقَ بَعْضُهُمْ تَوْضِيحًا أَعْمَقَ لِلْمَفْهُومِ، مُفَادُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي لِتَفْسِيرِ العُلِّيَّةِ أَنْ يَحْدُثَ المَعلُولُ بَعْدَ عِلَّتِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ نَاشِئًا مِنَ العَلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ تَبَعِيَّةِ الوُجُودِ الثَّانِي لِلْوُجُودِ الأَوَّلِ، أَيْ أَنَّ المَعلُولَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَمَدَّ مِنْ عِلَّتِهِ، وَأَنْ تَكُونَ العَلَاقَةُ قَائِمَةً عَلَى مَبْدَأِ السَّبَبِيَّةِ أَوِ المُشَابَهَةِ الفِكْرِيَّةِ (الشيرازي، 1426هـ، ج3، ص50). وَمِنْ هَذَا المَنْطَلَقِ، تُعَدُّ العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ وَصْفًا ارْتَضَاهُ النُّحَاةُ لِتَفْسِيرِ سَبَبِ اتِّخَاذِ الحُكْمِ بِالوُجُوبِ أَوِ الامْتِنَاعِ أَوِ الجَوَازِ أَوْ غَيْرِهَا، مُسْتَنِدَةً إِلَى مَظْنَّةِ وَجْهٍ فِكْرِيٍّ عَقْلِيٍّ يُبَيِّنُ العَلَاقَةَ المُشَابَهَةَ أَوِ المُسَبِّبِيَّةَ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ وَحُكْمِهَا.

إِنَّ إِيجَادَ مُبَرِّرَاتٍ لِلأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ يَكَادُ يَتَنَاغَمُ مَعَ نِظَامِ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ الَّذِي أُرْسِيَتْ عَلَيْهِ القَوَاعِدُ وَالأُسُسُ، حَيْثُ يَسْعَى النَّحْوِيُّ إِلَى تَفْسِيرِ الإِشْكَالِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَأَهَمُّهَا تَفْسِيرُ الظَّاهِرَةِ الإِعْرَابِيَّةِ وَالعَامِلِ فِي النَّحْوِ، مُعْتَمِدًا عَلَى أَدَوَاتِ العَقْلِ الأَسَاسِيَّةِ: الاسْتِدْلَالِ، وَالحُجَّةِ، وَالبُرْهَنَةِ. وَمَا تَحَصَّلَ عَلَيْهِ النُّحْوِيُّونَ مِنْ فَهْمٍ لِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَتِيجَةَ نُضْجِ العَقْلِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتَرَسُّخِهَا فِي أَلْبَابِ عُلَمَائِهِمْ، حَيْثُ أَغْرَقُوا أَنْفُسَهُمْ فِي التَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَاسْتَأْثَرُوا بِالعُلُومِ وَالمَعَارِفِ المُتَرْجَمَةِ وَالمُوَثَّقَةِ، لِتَنْهَلَ عُقُولُهُمْ، وَيَتَوَغَّلُوا فِي أَغْوَارِ العَرَبِيَّةِ، وَيَدْخُلُوا فِي رِحْلَةٍ فَلْسَفِيَّةٍ لِفَهْمِ سُنَنِهَا، فَتَغَيَّرَتْ خِلَالَهَا مَحَاوِرُ نَظَرِيَّتِهِمْ وَأَسْئِلَتُهَا وَاتِّجَاهَاتُهَا. وَبِذَلِكَ تَعَدَّدَتْ تَفَاسِيرُ الظَّاهِرَةِ الوَاحِدَةِ بِحَسَبِ نَظْرَةِ النَّحْوِيِّ المُعَلِّلِ لَهَا، وَتَبَارَى النُّحَاةُ فِي تَطْبِيقِ قَوَاعِدِ المَنْطِقِ وَالفَلْسَفَةِ مُتَعَمِّقِينَ فِي التَّعْلِيلِ، لِيَخْرُجَ عَنْ غَايَتِهِ البَسَاطَةُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ، حَتَّى ضَجَّتْ مُصَنَّفَاتُهُمْ وَتَعَسَّرَتْ عَلَى طُلَّابِهِمْ. وَقَدْ عَابَ عَلَيْهِمْ ابْنُ مُضَاءٍ القَرْطَبِيُّ هَذَا المَنْحَى في تَمَحُّلِ العِلَلِ، وَتَوْعِيرِ المَسْلَكِ؛ حَتَّى ضَعُفَتْ مَبَانِي النَّحْوِ (العمامي، 2020، ص34).

وَلَا شَكَّ أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّعْلِيلِ، المُتَمَثِّلَةِ فِي اسْتِنْبَاطِ العِلَّةِ وَدَوَرَانِهَا حَوْلَ مَعْلُولِهَا، لَيْسَتْ مُجَرَّدَ عَمَلِيَّةٍ آلِيَّةٍ، بَلْ هِيَ عَمَلِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ فَلْسَفِيَّةٌ يُوَظِّفُ فِيهَا العَقْلُ النَّحْوِيُّ، لِلْوُصُولِ إِلَى النَّتِيجَةِ الإِقْنَاعِيَّةِ الَّتِي تُطْمَئِنُ البَاحِثَ إِلَى صِحَّةِ الحُكْمِ فِي تَفْسِيرِ الظَّاهِرَةِ المُغَيَّبَةِ نَظَرِيًّا، وَفَقْدِ اتِّجَاهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ تَبَعًا لِظُرُوفِ العَمَلِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتَغَيُّرِ مَسَالِكِهَا بِاخْتِلَافِ النُّصُوصِ وَالمَوَاضِعِ وَالسِّيَاقَاتِ (جلول، 2013، ص91؛ عيدان، 2007، ص134).

- **العِلَّةُ من النَّشْأَةِ إلى التَّطَوُّرِ الفَلْسَفِيِّ**

رَافَقَتِ العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ بِدايَاتِ العَمَلِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَهِيَ وَالنَّحْوُ تُوأَمَانِ فِي النَّشْأَةِ، يُسَانِدُ كُلُّ مِنْهُمَا الآخَرَ وَيُعَضِّدُهُ، وَيُقَدِّمُ التَّفْسِيرَ الأَوَّلِيَّ لِأَسْئِلَةِ العَقْلِ البَشَرِيِّ عَنِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ، لَا سِيَّمَا السُّؤَالَ الجَوْهَرِيَّ: «لِمَاذَا؟» (الملخ، 2000، ص16). وَقَدْ كَانَتِ العِلَّةُ فِي بِدايَاتِهَا وَصْفِيَّةً مُحْضَةً، تُلْبِّي حَاجَةَ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتُفَسِّرُ الوَصْفِيَّةَ اللُّغَوِيَّةَ، بِحَيْثُ تَسْتَقِرُّ عَلَى اسْتِقْرَاءِ الكَلَامِ وَاسْتِعْمَالِهِ مِعْيَارًا لَا يُخْرَجُ عَنْهُ. وَهَذَا مَا حَدا بِبَعْضِ النُّحَاةِ إِلَى مُعَايَرَةِ التَّعْبِيرَاتِ الشِّعْرِيَّةِ وَفْقَ القَاعِدَةِ، كَمَا عَابُوا عَلَى قَوْلِ الفَرْزَدَقِ:

وَعَضُّ زَمانٍ يا اِبنَ مَروانَ لَم يَدَع مِنَ المالِ إِلّا مُسحَتاً أَو مُجَلِّفُ

بِرَفْعِ كَلِمَةِ «مُجَلَّف» لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ الوَاوِ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ (الأنصاري، 1962، ص39).

مِنْ أَبْرَزِ مُمَيِّزَاتِ التَّعْلِيلِ فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ رَبْطُهُ بِالحُكْمِ النَّحْوِيِّ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى عِلَّةِ المَعْنَى المَطَّرِدِ وَغَيْرِ المَطَّرِدِ (قزعوط، 2019، ص158)، لِتَتَشَكَّلَ بِذَلِكَ بُؤْرَةُ العِلَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ، الَّتِي اسْتَأْثَرَتْ بِدَوْرٍ جَوْهَرِيٍّ فِي تَفْسِيرِ الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ وَوَصْفِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وَالقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ. وَبِفَضْلِ ذَلِكَ، لَمْ تُنْتِجِ العِلَّةُ شَيْئًا يَتَنَاقَضُ مَعَ الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، إِذْ قَامَتْ بِتَحْدِيدِ الوَظَائِفِ النَّحْوِيَّةِ وَبَيَانِ العَلَاقَاتِ التَّرْكِيبِيَّةِ بَيْنَ الصِّيَغِ وَالمُفْرَدَاتِ عِنْدَ تَرْكِيبِهَا فِي جُمَلٍ وَأَسَالِيبَ، دُونَ الإِخْلَالِ بِالمَنطِقِ الوَاقِعِيِّ لِلْكَلَامِ (عيدان، 2007، ص137). وَقَدْ أَثْبَتَتِ العِلَّةُ فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ جَدَارَتَهَا كَأَدَاةٍ عَمَلِيَّةٍ لِتَعْلِيمِ النَّاشِئَةِ كَلَامَ العَرَبِ، وَتَأْسِيسِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ تَوَسَّعَتْ دَائِرَةُ التَّعْلِيلِ لِتَشْمَلَ مَا يُسَمَّى بِالعِلَّةِ القِيَاسِيَّةِ، حَيْثُ لَمْ تَعُدْ مَحْصُورَةً فِي مَا هُوَ وَاقِعٌ، بَلْ دَخَلَتْ فِي نِطَاقِ الرَّبْطِ بَيْنَ نِظَامِ اللُّغَةِ بِنُظُمِهَا المُتَبَايِنَةِ وَنِظَامِ النَّحْوِ بِتَصَوُّرَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ (قزعوط،2019، ص159). وَقَدْ فَسَّرَتْ هَذِهِ المَرْحَلَةُ أَسْئِلَةً جَوْهَرِيَّةً مِثْلَ: لِمَ صَارَ الفَاعِلُ مَرْفُوعًا وَالمَفْعُولُ مَنْصُوبًا؟ وَلِمَ إِذَا تَحَرَّكَتِ الوَاوُ أَوِ اليَاءُ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا وَقَلَبَا أَلِفًا؟ وَاسْتَطَاعَ النُّحَاةُ بِفَضْلِ هَذَا المَنْهَجِ اسْتِقْصَاءَ حِكْمَةِ العَرَبِيَّةِ فِي الأُصُولِ، مُبْرِزِينَ فَضْلَهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ (الجيلي، ص198).

رَغْمَ ذَلِكَ، بَقِيَتِ العِلَّةُ القِيَاسِيَّةُ مُلْتَزِمَةً بِوَضْعِهَا الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ قِيَاسُ الفَرْعِ عَلَى الأَصْلِ، لَكِنَّهُ وَضْعٌ غَضُّ النَّشْأَةِ، يُسْمَحُ بِاسْتِعْمَالِهِ لِقِيَاسِ الظَّوَاهِرِ الجَدِيدَةِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَجْلِ تَثْبِيتِ الحُكْمِ وَتَأْكِيدِهِ (الرفوع، 2018، ص21). وَقَدْ مَيَّزَ النُّحَاةُ بَيْنَ نَحْوِ الطُّلَّابِ المُتَعَلِّمِينَ وَنَحْوِ البَاحِثِينَ المُتَخَصِّصِينَ، مَعَ المُحَافَظَةِ عَلَى انْسِجَامِ الفِكْرِ البَشَرِيِّ الَّذِي يَمِيلُ إِلَى رَبْطِ الأَشْيَاءِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ رَبْطًا عَلِيًّا، وَيُوَافِقُ طَبِيعَةَ النَّفْسِ البَشَرِيَّةِ الَّتِي تَأْنَسُ بِثُبُوتِ الحُكْمِ النَّحْوِيِّ بِالتَّعْلِيلِ (الملخ، 2000، ص16).

وَمَعَ تَعَمُّقِ التَّفْكِيرِ وَإِدَامَةِ النَّظَرِ فِي المَعْلُولِ، دَخَلَتِ العِلَّةُ فِي مُضْمَارِ المُعَالَجَاتِ الفَلْسَفِيَّةِ، مُسْتَعْرِضَةً مَظَانَّ الكَيْفِيَّاتِ وَمَا وَرَاءَ المَاهِيَّاتِ، لِتُصَاحِبَ الصَّنْعَةَ النَّحْوِيَّةَ وَمُصَاحَبَةَ الحُكْمِ النَّحْوِيِّ (الأقطش، 1994، ص142). وَقَدْ أَسْهَمَ هَذَا التَّوَسُّعُ فِي اسْتِشْفَافِ المُعَالَجَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الكَيْفِيَّةِ، وَإِنْتَاجِ العُلَلِ الجَدَلِيَّةِ حِينَ غَدَتِ العِلَّةُ فِي نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ أَدَاةً مَنْهَجِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهَا مُجَرَّدَ قَاعِدَةٍ تَطْبِيقِيَّةٍ؛ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنَ القَوَاعِدِ فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ، وَتَقْدِيرِ الحَرَكَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ الوَظَائِفِ التَّرْكِيبِيَّةِ، وَمُرَاعَاةِ دَلَالَاتِ الحَالِ وَسِيَاقِ الخِطَابِ الكَلَامِيِّ.

وَيُمْكِنُ القَوْلُ إِنَّ العِلَّةَ فِي هَذَا السِّيَاقِ أَصْبَحَتْ وَسِيلَةً مَنْهَجِيَّةً لِتَفْسِيرِ انْسِجَامِ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ مَعَ التَّصَوُّرِ الذِّهْنِيِّ لِلُّغَةِ وَالاسْتِعْمَالِ الفَعْلِيِّ لَهَا، مَعَ السَّمَاحِ لِلْقَرَائِنِ السِّيَاقِيَّةِ وَالمَوَاقِفِ الانْفِعَالِيَّةِ بِالرُّدِّ عَلَى الاخْتِلَافَاتِ السَّطْحِيَّةِ فِي بَعْضِ الظَّوَاهِرِ، لِتَكْشِفَ عَنْ اِئْتِلَافٍ أَعْمَقَ فِي البُنْيَةِ اللُّغَوِيَّةِ (الملخ، 2000، ص16). وَيَعُودُ هَذَا إِلَى طَبِيعَةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ ذَاتِهَا، الَّتِي تَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهَا قَابِلِيَّةً لِلتَّوَافُقِ وَلِلتَّخَالُفِ، وَتَكُونُ الخَصَائِصُ اللُّغَوِيَّةُ جُزْءًا مِنَ الثَّقَافَةِ وَالخِبْرَةِ الإِنْسَانِيَّةِ (الخولي، 1990، ص440).

وَقَدْ أَثْبَتَ عبد الرحمن الحاج صالح أَنَّ جُذُورَ نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ عَرَبِيَّةٌ أَصِيلَةٌ، غَيْرُ مُتَأَثِّرَةٍ بِالمَقُولَاتِ الأَرِسْطِيَّةِ، وَهِيَ نَظَرِيَّةٌ مُتَقَدِّمَةٌ عِلْمِيًّا قَادِرَةٌ عَلَى تَفْسِيرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ نَحْوًا وَصَرْفًا، مَا يُعْكِسُ قُوَّةَ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ الأَصِيلِ وَقُدْرَتَهُ عَلَى الجَمْعِ بَيْنَ المَنْطِقِ وَالفَلْسَفَةِ فِي تَأْصِيلِ القَوَاعِدِ (صالح، 2012، ص67-68).

وَقَدْ قَدَّمَتْ كُتُبُ الخِلَافِ النَّحْوِيِّ وَاقِعًا عَكَسَتْ فِيهِ صُورَةً فِكْرِيَّةً مُتَكَوِّنَةً، عُولِجَتْ فِيهَا المَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ بِمَسْلَكِ العِلَّةِ الفَلْسَفِيَّةِ وَالمَنْطِقِ الصُّورِيِّ، مِمَّا أَفَادَ فِي تَرْسِيخِ الفَهْمِ النَّحْوِيِّ وَتَقْوِيَةِ الرُّؤْيَةِ الشَّامِلَةِ لِلعَلَّاتِ وَتَحْقِيقِ الدِّقَّةِ فِي تَحْلِيلِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وَالضَّوَابِطِ القَوَاعِدِيَّةِ.

- **علة رافع المبتدأ والخبر**

اشْتَدَّتْ عِنَايَةُ عُلَمَاءِ النَّحْوِ بِعَمَلِيَّةِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرَاتِ العَلاقاتِ بَيْنَ أَجْزَاءِ التَّرْكِيبِ لِتَوْضِيحِ تَغَيُّرِ العَلامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَبْحَثُونَ عَنْ عِلَّةِ الخِلَافِ الواقِعِ فِي كَلامِ العَرَبِ مِنْ إِعْمَالِ عَامِلٍ أَوْ إِهْمَالِهِ، كَمَا هُوَ الأَمْرُ فِي (مَا) النَّافِيَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ. فَكُلٌّ ذَهَبَ مَذْهَبًا، فَيُنَقِّدُ رَأْيَهُ بِاسْتِدْلَالاتٍ سَمَاعِيَّةٍ أَوْ قِيَاسِيَّةٍ، وَاسْتَشْرَى الخِلَافُ فِي تَفْسِيرِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَالمَعْنَوِيَّةِ، وَمِنْهَا عِلَّةُ رَافِعِ المُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَاتَّكَأَ عَدَدٌ مِنَ النُّحَاةِ عَلَى الأَبْعَادِ الفَلْسَفِيَّةِ وَالْمَنْطِقِيَّةِ لِتَعْلِيلِ ارْتِفَاعِ المُبْتَدَأِ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي تَكَلَّمَتْ بِهَا العَرَبُ؛ فَأَسْقَطُوا مَسْأَلَةً فَلْسَفِيَّةً لِتَقْرِيبِ صُورَةِ العَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ الرَّافِعِ لِلْمُبْتَدَأِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ (النَّارِ وَالْقِدْرِ وَالْمَاءِ)، وَاسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى رَافِعِ المُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الابْتِدَاءَ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ المُبْتَدَأَ، وَالمُبْتَدَأُ يَرْفَعُ الْخَبَرَ (ابن السّرّاج، د.ت، ج1، ص52)، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ المُبْتَدَأَ رُفِعَ بِالابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرَ رُفِعَ بِهِمَا (المبرد، د.ت، ج2، ص49)، وَذَهَبَ فَرِيقٌ آخَرُ إِلَى أَنَّ الابْتِدَاءَ هُوَ العَامِلُ فِيهِمَا عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ (الأنباري، 2012، ج1، ص38).

وَقَدْ رَجَّحَ ابنُ يَعِيشَ قِيلَةَ سِيبَوَيْهِ، قَائِلًا: "وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ العَامِلَ فِي الْخَبَرِ هُوَ الِابْتِدَاءُ وَحْدَهُ، كَمَا كَانَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَأِ، إِلَّا أَنَّ عَمَلَهُ فِي الْمُبْتَدَأِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَعَمَلُهُ فِي الْخَبَرِ بِوَاسِطَةِ الْمُبْتَدَأِ، فَالِابْتِدَاءُ يَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ عِنْدَ وُجُودِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَدَأِ أَثَرٌ فِي الْعَمَلِ، إِلَّا أَنَّهُ كَالْشَّرْطِ فِي عَمَلِهِ، كَمَا لَوْ وَضَعْتَ الْمَاءَ فِي قَدْرٍ، وَوَضَعْتَهُ عَلَى النَّارِ، فَإِنَّ النَّارَ تُسْخِّنُ الْمَاءَ، فَالتَّسْخِينُ حَصَلَ بِالنَّارِ عِنْدَ وُجُودِ الْقِدْرِ، لا بِهَا، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا" (ابن يعيش، 2001، ج1، ص224).

وَلَنَا أَنْ نَلْمَحَ مِدْعَاةَ تِلْكَ الفَلْسَفَةِ فِي تَفْسِيرِ عِلَّةِ الِابْتِدَاءِ بِـ: لِمَاذَا ارْتَفَعَ المُبْتَدَأُ؟ وَكَيْفَ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ نَفْسَهُ وَالْخَبَرَ بَعْدَهُ؟ هَلْ تَرَافَعا؟ وَلِمَاذَا كَانَتْ عَلَامَةُ الرَّفْعِ خَاصَّةً بِهِ؟ فَأَجْلَبَتْ هَذِهِ الأَسْئِلَةُ عِلَّةَ الِابْتِدَاءِ الَّتِي تَعْنِي فِي نَظَرِ بَعْضِ النَّحَاةِ التَّعْرِيَ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، لِيُشَكِّلَ بُؤْرَةَ الْمَعْنَى حَوْلَهُ فِي كَوْنِهِ أَنَّهُ هُوَ هُوَ، يَصْلُحُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ.

وَقَدِ اسْتَدْعَى الأنباري وَابْنُ يَعِيشَ هَذِهِ الْفِكْرَةَ الفَلْسَفِيَّةَ لِتَكُونَ رَائِزًا فِي تَمَثُّلِ أَوْ إِظْهَارِ مَا لَيْسَ مَوْجُودًا عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، وَتَكُونَ الْمِيتَافِيزِيقِيَّا تَوْطِئَةً وَمَدْخَلًا فِي التَّعْلِيلِ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى الحُكْمِ، وَالوُصُولِ إِلَى الانْسِجَامِ بَيْنَ جُزْئِيَّاتِ البِنَاءِ النَّحْوِيِّ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِلِّيَّةَ الفَلْسَفِيَّةَ غَيْرُ مُؤَهَّلَةٍ لِلْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالصِّدْقِ المَنْطِقِيِّ، لِأَنَّهَا اسْتَدْعَتْ تَفْسِيرًا لِعَامِلِ الِابْتِدَاءِ مِنْ خَارِجِ أَدَوَاتِ اللُّغَةِ نَفْسِهَا؛ وَيَكْفِي أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الاسْتِعْمَالِ هِيَ الرَّائِزُ الَّذِي جَعَلَ المُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَنْهُ مَرْفُوعَيْنِ.

وَلَمْ يَكُنْ ذَاكَ التَّفْسِيرُ حِكْرًا عَلَى الأَقْدَمِينَ، بَلْ نَرَى مِنْهُمْ مَنْ فَلْسَفَ آرَاءَهُمْ وَبَنَى عَلَيْهَا عَدَدًا مِنْ نَظَرِيَّاتِ اللُّغَةِ؛ فَعَوَّلَتِ البَاحِثَةُ سُعَاد سُلَيْمَانِي عَلَى مَقُولَاتِهِمْ لِتَسْتَخْلِصَ أَنَّ عِلَّةَ الِابْتِدَاءِ مَا هِيَ إِلَّا تَفْسِيرٌ لِأُولَوِيَّةِ وُقُوعِ الاسْمِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَالإِسْنَادِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (سُلَيْمَانِي، 2014، ع32، ص96)، بِمَا لا يَغْنِي وَاحِدُهُمَا عَنْ الآخَرِ، وَلَا يُحَدُّ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُ أَبَدًا. وَمِنْهُمْ مَنْ دَلَّلَ عَلَى الضَّمَّةِ عِلْمًا عَلَى الإِسْنَادِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الكَلِمَةَ المَرْفُوعَةَ يُرَادُ بِهَا الإِسْنَادِيَّةُ وَالْحَدِيثُ عَنْهَا؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُسَنَّدُ إِلَيْهِ الأَهَمَّ أُعْطِيَ لَهُ الحَرَكَةُ الأَثْقَلُ (أحمد، 2011، ص75)؛ فَمَظَاهِرُ التَّأْثِيرِ المَنْطِقِيِّ بَدَتْ فِي اسْتِعْمَالِ المُقَدِّمَاتِ الصُّورِيَّةِ، مُمَنْهَجَةً كَتَطْبِيقٍ عَمَلِيٍّ فِي الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَيَنْقَّبُ النَّحْوِيُّ عَنْ العِلَّةِ، وَيَنْتَهِي بِتَوْضِيحِهَا بِالوَصْفِ أَوِ المَعْنَى أَوِ الوَظِيفَةِ، ثُمَّ يُوَسِمُهَا بِالوُجُودِ بِالضَّرُورَةِ أَوِ الغائِيّة، لِأَنَّ وُجُودَ العِلَّةِ خَلْفَ الظَّوَاهِرِ وَوَرَاءَ القَوَاعِدِ أَمْرٌ مُحْتُومٌ لا رَيْبَ فِيهِ، وَغَايَةُ البَحْثِ النَّحْوِيِّ لَيْسَ بَلْورَةَ العَلاقاتِ المُخْتَلِفَةِ الَّتِي تَسُوّغُ الظَّوَاهِرَ فِي قَوَاعِدَ تُحَدِّدُ أَبْعَادَهَا فَقَطْ، بَلِ الهَدَفُ الأَسَاسِيُّ هُوَ اكْتِشَافُ العِلَّةِ المُؤَثِّرَةِ فِي الظَّوَاهِرِ، ثُمَّ بِنَاءُ القَوَاعِدِ عَلَيْهَا وَتَرْسِيهَا كَمِحْكَمٍ يَضْمَنُ سَلَامَةَ التَّصَوُّرِ النَّحْوِيِّ وَاتِّسَاقَهُ (قزعوط، 2019، ص161).

يَظْهَرُ مما سبق أنَّ العَلاقةَ بينَ المُبتدأ والخبرِ لَيسَت عَشوائيةً، بَل تَقُومُ على تَسَلْسُلٍ وَظِيفِيٍّ دَقيق؛ فالمُبتدأ يَحْمِلُ أولويةَ الرَّفعِ، ويُرْفَعُ الخَبَرُ تَبَعًا له، حَتّى تَنعكِسَ هَذِهِ العَلاقةُ التَّفاعُلَ الطَّبيعيَّ بينَ المَوْقِعِ اللفظيِّ والدَّلالةِ المَعْنويّة في الجُملة، بِما يُحَقِّقُ الانسجامَ بينَ البِنْيةِ التَّركيبِيّةِ والوَظِيفَةِ الإعْرابيّة.

إنّ التَّفْسيراتُ الفلسفيّةُ التي اعْتَمَدَ عليها بَعْضُ النُّحاةِ، مِثْلَ ابنِ الأنباري وابنِ يَعِيش، تُوضِّحُ كيفَ يُمْكِنُ للعَقْلِ النَّحْويّ استدعاءُ أمْثِلَةٍ ميتافيزيقيّةٍ لِفَهْمِ العَلاقةِ بينَ الابتداء والرَّفْع، لَكِنَّها لا تُلغي أَهَمّيّةَ العَامِلِ العَمَلِيّ في اللُّغة؛ فالابتداء يَظَلُّ العَامِلَ الأساسيَّ الذي يُحَقِّقُ الانسجامَ بينَ المُبتدأ والخبر، ويَجعلُ منَ الظَّاهِرَةِ الإعْرابيّةِ مَنظومةً مُتَرابِطَةً ومُقَنَّنَة.

كما أنَّ الدِّراساتِ الحديثة، مِثْلَ ما أشارَ إليه الباحثونَ: سليماني وأحمد سالار، تُوَضِّحُ أنَّ الرَّفْعَ يَعْتَمِدُ على العَلاقةِ الإسناديةِ بينَ المُبتدأ والخبر، معَ مُراعاةِ أولويةِ المُبتدأ في ترتيبِ الكلام. هذا التفسيرُ يُفَسِّرُ العَلامةَ الإعْرابيّةَ بطريقةٍ عَقْلانيّةٍ ومُتَّسِقةٍ مع طَبيعةِ اللُّغةِ العربية، ويُؤَكِّدُ أنَّ العِلّةَ لَيْسَت مُجَرَّدَ قاعدةٍ شَكْليّة، بَل انعكاسٌ حقيقيٌّ لتَفاعُلِ الوَظِيفةِ التَّركيبِيّةِ معَ الدَّلالةِ، بِما يَضْمَنُ انسجامَ الجُملةِ وسَلَاسَةَ البِنْاءِ اللُّغويّ.

- **عِلَّة لحاق نون الوقاية بالفعل**

تَعَدَّدَت أحكامُ النُّحاةِ وجَدَلُهُم في بَعضِ أحكامِ نُونِ الوِقايةِ، نَتيجةً لتَنَوُّعِ الشَّواهِدِ الَّتي ذُكِرَتْ عليها بينَ إثباتِها وإلغائِها في الكلماتِ الداخلةِ عليها، حيثُ حَكَموا بِنُدرةِ حَذْفِها في الحروفِ (ابنُ عَقيلٍ، 2000، ج1، ص107-108). وأجمَعَ أغلبُهُم على ضَرورةِ اقترانِها بالفعلِ، لِتَقِيَهُ من الكَسْرِ الَّذي قد يَنشَأُ عن إلحاقِ ياءِ المُتكلِّمِ بالفعلِ، وتقيَ كذلكَ ما يَتَّصِلُ به غيرُ الفعلِ من تَغَيُّرٍ في آخره عندَ اتصالِها به. ويرى ابنُ مالكٍ أنّها سُمِّيَت بذلكَ لأنّها تَقي اللَّبسَ، نحو: «أَكْرَمَنِي» أو «يُكْرِمُنِي» أو «أَكْرِمُنِي»، فإنْ لم تُوجَدْ هذه النونُ بينَ الفعلِ – بأنواعِه الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر – وياءِ المُتكلِّمِ، لَقُلنا: «أَكْرِمِي» أو «يُكْرِمِي» أو «أَكْرِمِي» (محمّد، 2006، ص64).

وبهذا التفسير يَتَرَتَّبُ على ذلك وجودُ كَسرةٍ في آخرِ كلِّ فعلٍ من هذه الأفعالِ، والكَسْرُ لا يَدْخُلُ الأفعالَ في نظامِ العربيّةِ الصَّرفيّ، كما يَتَرَتَّبُ كذلكَ أنْ يَلْتَبِسَ فعلُ الأمرِ المتَّصلُ آخرُه بياءِ المُتكلِّمِ بفعلِ الأمرِ المُسنَدِ إلى ياءِ المُخاطبةِ، أي بينَ أمرِ المذكَّرِ وأمرِ المؤنَّثةِ، نحو: «أَكْرِمِي»، ثمّ يُحْمَلُ الماضي والمضارعُ على الأمرِ في هذا البابِ.

غيرَ أنّ المُبَرِّدَ عَدَّ هذه النونَ زائدةً، لأنّها زادَتْ عِمادًا للفعلِ، إذ إنَّ الأفعالَ لا يَدْخُلُها كَسْرٌ ولا جَرٌّ، وهذه الياءُ يُكْسَرُ ما قبلَها (المُبَرِّد، د.ت، ج1، ص263). فرأى فيها عِلّةً مُشابِهةً، فحَمَلَها على الاسمِ «غُلامِي» عندَ جَرِّه، لِيَتَساوَيَا في الأثرِ الإعرابيّ الشَّكليّ، واعتَبَرَ النونَ من أصلِ الفعلِ عندَ اتصالِه بضميرِ النَّصْبِ (الياءِ)، مُخالِفًا بذلكَ رأيَ الخليلِ وسيبويهِ في تعليلِ اتصالِها بالفعلِ، حينَ سُئِلَ الخليلُ عن «الضارِبِي»، فعلّل لذلك :"(كراهيةً أنْ يُدْخِلوا الكَسْرَةَ في هذه الياءِ كما تُدْخَلُ الأسماءُ؛ فمَنَعوا هذا أنْ يَدْخُلَهُ كما مَنَعوا الجَرَّ" (سيبويه، 2009، ج2، ص369.)

ثمّ إنَّ المُبَرِّدَ قد قاسَ عِلّةَ نونِ الوقايةِ على عِلّةِ التنوينِ الّذي يَلْحَقُ الأسماءَ، والنونِ الخفيفةِ والثقيلةِ الّتي تَلْحَقُ الأفعالَ، والنونِ الّتي تُزادُ مع الألفِ في «فَعْلان» (المُبَرِّد، د.ت، ج1، ص263). ويَطرَحُ قياسُهُ هذا تَساؤلًا مَنطقيًّا، هو: ما الَّذي جعَلَ المُبَرِّدَ يَقيسُ عِلّةَ نونِ الوقايةِ على تِلكَ النوناتِ؟

ولَرُبَّما يَكمُنُ جوابُ ذلكَ في سببِ اختيارِ النونِ لهذه الوظيفةِ عند السُّهَيْليّ، حيثُ ذكَرَ أنَّهم أرادوا فَصْلَ الفعلِ والحروفِ المُضارِعةِ له عن توهُّمِ الإضافةِ إلى الياءِ؛ فألحقوها علامةَ الانفصالِ، وعلامةُ الانفصالِ في أكثرِ الكلامِ هي النونُ الساكنةُ، فلمّا كان من أصلِهم تخصيصُ النونِ بعلامةِ الانفصالِ، وأرادوا فَصْلَ الفعلِ وما يُضارِعُه عن الإضافةِ إلى الياءِ، جاءوا بهذه النونِ الساكنةِ، ولولا سُكونُ الياءِ لكانت ساكنةً كالتنوينِ، ولكنّهم كَسَروها لالتقاءِ الساكنَيْن.(السُّهَيْليّ، 1992، ص151).

ويَفترِضُ الباحثُ عليّ إبراهيم محمّد – من كلامِ السُّهَيْليّ – أنّ النونَ في الأصلِ ساكنةٌ، ثُمَّ حُرِّكَت لالتقاءِ السّاكنَيْن؛ السّكونِ الأوّلِ على النّون، والسّكونِ الثّاني على ياءِ المُتكلِّمِ الممدودةِ، ولا شكَّ أنّ اعتبارَهُ الياءَ المديّةَ سُكونًا يُعَدُّ اعتبارًا جانبيًّا، لأنّها في الواقعِ حركةٌ طويلةٌ (محمّد، 2006، ص66).

كما أنّ اعتبارَ النونِ ساكنةً في الأصلِ يُخالِفُ النِّظامَ المقطعيَّ للُّغةِ العربيّةِ، فإنَّ قياسَها بمنظورِ النِّظامِ المقطعيّ يُظهِرُ اتّساقَ العربيّةِ مع أدقِّ أصواتِها في التّفريقِ بين الاسمِ والفعلِ، كما في الفعلِ: رَسَمَ، حيثُ تُحافِظُ العربيّةُ على صرامةِ بنائها الصّوتيّ بين المقاطعِ الفعليّةِ والاسميّةِ دونَ تداخُلٍ يُحدِثُ التباسًا أو اختلالًا في النَّسَقِ الإيقاعيّ للفعل.

فَإِذَا أُسنِدَ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ دُونَ النُّونِ، لَوَقَعَ فِي إِشْكَالِيَّتَيْنِ أَسَاسِيَّتَيْنِ، أُولَاهُمَا: التَّأْثِيرُ الإِعْرَابِيُّ غَيْرُ المُتَّسِقِ مَعَ أَنْظِمَةِ الإِسْنَادِ، إِذْ يُبْنَى الفِعْلُ المَاضِي عَلَى الفَتْحِ فِي حَالَاتٍ لَيْسَتْ فِي أَصْلِهَا إِسْنَادُ اليَاءِ لِلْفِعْلِ مُبَاشَرَةً، كَمَا فِي ضَمَائِرِ الرَّفْعِ المُتَّصِلَةِ. وَثَانِيهُمَا: الخَلَلُ الصَّوْتِيُّ الحَادِثُ فِي النِّظَامِ المُقَطَّعِيِّ لِلْمُكَوِّنِ، كَمَا فِي «رَسَمَي»، مِنْ جِهَةِ أَنَّ العَرَبِيَّةَ تَكْرَهُ تَتَابُعَ المُقَاطِعِ القَصِيرَةِ (الشَّايب، 2016، ص101)، فَتَتَعَمَّدُ

التَّخَلُّصَ مِنْ هَذَا التَّتَابُعِ بِمَا يَسْمَحُ بِهِ المُكَوِّنُ اللَّفْظِيُّ. وَيَتَدَخَّلُ قَانُونٌ آخَرُ، هُوَ قَانُونُ المُمَاثَلَةِ الصَّوْتِيَّةِ، لِيُعَالِجَ تَأْثِيرَ اليَاءِ المُمَدَّدَةِ فِي الحَرَكِيَّةِ السَّابِقَةِ لَهَا، فَتَجْرِي العَمَلِيَّةُ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

rasamaī →rasamiī → rasamī

فَمَا حَدَثَ هُنَا مَا هُوَ إِلَّا تَدَخُّلٌ لِقَانُونٍ صَوْتِيٍّ، هُوَ قَانُونُ المُمَاثَلَةِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ؛ إِذْ أَثَّرَتِ اليَاءُ المُمَدَّدَةُ فِي الفَتْحِ الَّذِي قَبْلَهَا تَأْثِيرًا مُتَّصِلًا، لِيَخْتَزِلَ المُقَطَّعُ الصَّوْتِيُّ الأَخِيرُ حَرَكَةَ الكَسْرَةِ المُمَاثَلَةِ، وَلِأَنَّ المُقَطَعَ لَا يُسْمَحُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِحَرَكَةٍ، فَإِنَّ الكَلِمَةَ تَتَبَلَّوَرُ مُشَكِّلَةً مَعَ المُقَطَعِ «mi» كَمُقَطَعٍ مُتَوَسِّطٍ مَفْتُوحٍ يَتَقَبَّلُهُ النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ لِلْعَرَبِيَّةِ.

وَتَعْتَرِضُ الكَلِمَةُ المُتَشَكِّلَةُ لُبْسًا وَغُمُوضًا، كَوْنُ مَكَوِّنَاتِهَا الصَّائِتِيَّةِ تَدَاخَلَتْ مَعَ مَكَوِّنٍ آخَرَ، هُوَ الإِسْمُ مِنَ الفِعْلِ نَفْسِهِ، كَمَا فِي «رَسْمِي». وَلِحَلِّ هَذَا الإِشْكَالِ، تَقْحَمُ النُّونُ لِتَنْفِيَ الإِلْتِبَاسَ بَيْنَ الإِسْمِ وَالفِعْلِ فِي حَالَةِ إِضَافَةِ الإِسْمِ إِلَى المُتَكَلِّمِ، وَإِسْنَادِ الفِعْلِ خَالِيًا مِنَ النُّونِ إِلَيْهِ. وَلِمَجِيءِ هَذِهِ النُّونِ وَظِيفَةٌ أُخْرَى، لَيْسَتْ مُخْتَصَّةً فَقَطْ فِي نَفْيِ لَبْسِ الفِعْلِ عَنِ الإِسْمِ، بَلْ لِتَنْفِي الإِلْتِبَاسَ الحَادِثِ بَيْنَ أَمْرِ الفِعْلِ المُؤَنَّثِ وَأَمْرِ مُذَكَّرِهِ، كَمَا فِي الأَمْثِلَةِ: «أَزْعَجْنِي» وَ«أَزْعِجِي» (رَاوِي، 1979، ص106).

وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ الآرَاءِ وَالاجْتِهَادَاتِ الآنِفَةِ الذِّكْرِ، يَتَّضِحُ أَنَّ النُّونَ فِي حَالَةِ الْوِقَايَةِ تَحْمِلُ وَظِيفَةً إِجْرَائِيَّةً أَسَاسِيَّةً، تَتَجَاوَزُ كَوْنَهَا زَائِدَةً أَو اخْتِيَارِيَّةً، إِذْ تُعَدُّ الضَّمَانَةَ الإِسْنَادِيَّةَ وَالصَّوْتِيَّةَ لِلْفِعْلِ، وَتُسْهِمُ فِي نَفْيِ الإِلْتِبَاسِ بَيْنَ الأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ لِلْفِعْلِ وَاحِدٍ عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِالْيَاءِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ فِي الْمَاضِي أَو الْمُضَارِع أَو الأَمْر. وَمِنْ ثَمَّ، يُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ الْعِلَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ لِوُجُودِ هَذِهِ النُّونِ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى مُجَرَّدِ حِمَايَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرَةِ أَو التَّدَاخُلِ الصَّوْتِيّ، بَلْ تَشْمَلُ أَيْضًا ضَبْطَ النِّظَامِ الإِعْرَابِيّ، وَتَوْحِيدَ الْمُعَالَجَةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالاِسْمِ، وَتَحْقِيقَ وُضُوحِ السِّيَاقِ اللُّغَوِيّ، بِمَا يَجْعَلُهَا ضَرُورَةً عَمَلِيَّةً وَمَنْطِقِيَّةً فِي النِّظَامِ النَّحْوِيّ الْعَرَبِيّ، لَا مُجَرَّدَ زَوَائِدَ شَكْلِيَّةٍ أَو اجْتِهَادَاتٍ فَرْدِيَّةٍ.

- **عِلَّة بناء الضمائر**

تَعَدَّدَتْ أَحْكَامُ النُّحَاةِ فِي بِنَاءِ الضَّمَائِرِ، وَجَدَلُهُم فِي فَسْخِ بَعْضِ النُّزُوعَاتِ وَالأَحْكَامِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ يُذْكَرُ بَيْنَ نُحَاةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي بِنَاءِ الضَّمَائِرِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي وُضِعَتْ عَلَيْهَا، فَلَا تَتَغَيَّرُ أَوَاخِرُهَا مَهْمَا تَغَيَّرَتْ رُتَبَتُهَا الْمُكَوِّنِيَّةُ فِي التَّرْكِيبِ. وَغَيْرَ أَنَّ الْخِلَافَ نَشَبَ بَيْنَهُمْ حَوْلَ عِلَّةِ بِنَائِهَا، لِأَسْئِلَةٍ مِيتَافِيزِيقِيَّةٍ أَخْضَعُوهَا فِي التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيّ: لِمَ بُنِيَتْ؟ وَبِمَ هِيَ مُبْنِيَّةٌ؟ وَمَا الْغَايَةُ مِنْ بِنَائِهَا؟ فَذَهَبَ ابْنُ جُنِيّ (ابن جني، 1957، ج2، ص194) وَابْنُ مَالِك (ابن مالك، 1967، ص29) وَغَيْرُهُمْ (كالسيرافي، وَالعكبري، وَابْنُ يَعِيش، وَالرَّضِيّ، وَابْنُ هِشَام) إِلَى أَنَّ عِلَّةَ بِنَاءِ الضَّمَائِرِ هِيَ شَبَهُهَا بِالْحُرُوفِ، لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ مِنْهَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَعُوزُهُ احْتِيَاجٌ إِلَى غَيْرِهِ (ابن عقيل، 2000، ج1، ص34)، إِضَافَةً إِلَى كَوْنِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوَ: رَأَيْتُ، دَرَّسْنَا؛ فَلَمَّا كَانَ الْحَرْفُ مُبْنِيًّا، قِيسَتْ صُورَتُهُ عَلَى الضَّمِيرِ؛ فَبُنِيَ حُكْمًا، وَخَالَفَ حُكْمَ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا.

وَإِذَا عُلِّلَ الْمُتَّصِلُ مِنْ الضَّمَائِرِ بِعِلَّةِ شَبَهِهَا الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ وَالاعْتِمَادِ عَلَى غَيْرِهِ، فَمَا بِالْمُنْفَصِلِ؟ وَأَيْنَ هُوَ مِنْ عِلَّتِهِمْ هَذِهِ؟ فَهَلْ يَتَّفِقُ الْمُتَّصِلُ مَعَ الْمُنْفَصِلِ؟ لَا مُشَاحَّةَ أَنَّ النُّحَاةَ عَلَى إِدْرَاكٍ تَامٍّ بِالْعَمَلِيَّةِ التَّعْلِيلِيَّةِ وَدَوَرَانِ الْعِلَّةِ حَوْلَ مَعْلُولِهَا؛ فَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ اخْتَلَفَتْ عِلَّتُهُ، وَاخْتَلَفَ تَبَاعًا لَهُ مَعْلُولُهُ الْحُكْمِيُّ. فَقَدْ أَدْرَكُوا أَنَّ ثَمَّ اخْتِلَافًا بَيْنَ عِلَّةِ الْمُتَّصِلِ عَنْ الْمُنْفَصِلِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ الاِسْتِقْلَالِيَّةِ؛ فَالأَوَّلُ لَا يُقَدِّمُ مَعْنًى بِذَاتِهِ لِافْتِقَارِهِ إِلَى عِمَادٍ يُؤَزِّرُهُ، فَلَا نَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَك، إِذْ إِنَّهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ مَنْطِقِيًّا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَلَا لُغَوِيًّا مِنْ أُخْرَى، وَلَمْ يُسْمَعْ عَرَبِيًّا تَفَوَّهَ بِهَا دُونَ أَنْ يُعَضِّدَهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ قَبْلَهَا؛ لِتَسْتَقِيمَ الْجُمْلَةُ عَلَى نَحْوِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ. بَيْنَمَا يَسْتَقِلُّ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الضَّمَائِرِ بِذَاتِهِ عَنْ مَسْمَاهُ (دندوقة، 2010، ص13)، لِيُقَدِّمَ مَعْنًى فِي ذَاتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص، الآية 1)، وَ(قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا) (يوسف، الآية 77).

وَتَلَمَّسَ النُّحَاةُ عِلَّةً مُشَابِهَةً جَدِيدَةً فِي الضَّمِيرِ لِلْحَرْفِ، لِيُبَرِّرُوا عَلَّةَ بِنَاءِ الْمُتَقَدِّمِ؛ أَنَّهُ تَحَمَّلَ جُمُودَ الْحَرْفِ، فَلَا نَكادُ نَشْتَقُّ مِنْهُ، بَلْ يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ، وَعُدَّ فِي رَأْيِ الشَّابِبِ مِنَ التَّجْرِيدَاتِ اللُّغَوِيَّةِ (الشايب، 1987، ص12)، بَيْدَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُرْضِ طَائِفَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ، الَّذِينَ رَاحُوا يَبْحَثُونَ عَنْ عِلَلٍ تَتَأَصَّلُ فِي وَظِيفَةِ الضَّمِيرِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَا الصِّيغَةِ الشَّكْلِيَّةِ، لِيُدْلِيَ الرَّضِيُّ أَنَّ: "الْمُقْتَضِي لِإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ تَوَارُدُ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْمُضْمَرَاتُ مُسْتَغْنِيَةٌ بِاخْتِلَافِ صِيغِهَا لاخْتِلَافِ الْمَعَانِي عَنِ الإِعْرَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ لَهُ ضَمِيرٌ خَاصٌّ" (ابن الحاجب، 1982، ج2، ص3). فَلَوْ كَانَ شَبِيهًا بِالْحَرْفِ، لَمَا أَخَذَتْ تِلْكَ الْحُرِّيَّةَ فِي تَنَقُّلِهَا بَيْنَ حَالَاتِ الإِعْرَابِ الثَّلَاثِيَّةِ، وَلَتَصَلَّحَ لِتَحُلَّ مَكَانَ الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ أَوِ الْمَجْرُورِ.

وَتَتَكشِفُ فَعَّالِيَّةُ وَظِيفَةِ الضَّمِيرِ فِي رَأْيِ الْمُحَدِّثِينَ النَّصِّيِّينَ لِيُحِلَّ إِشْكَالِيَّةَ حُرِّيَّةِ الْمَوْقِعِيَّةِ فِي التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ؛ فَيَظْهَرُ الضَّمِيرُ فِي رَأْيِ حَمِيدَةَ أَدَاةَ رَبْطٍ فَاعِلَةً فِي وَصْلِ التَّرَاكِيبِ، كَمَا تُؤَدِّيها أَدَوَاتُ الْمَعَانِي الرَّابِطَةُ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْتَرِقُ عَنْهَا فِي كَوْنِهِ يَعْتَمِدُ عَلَى إِعَادَةِ الذِّكْرِ، فِي حِينِ تَعْتَمِدُ تِلْكَ الأَدَوَاتُ عَلَى مَعَانِيها الْوَظِيفِيَّةِ الَّتِي تُحَدِّدُ نَوْعَ الْعَلَاقَةِ الْمُنْشَأَةِ، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَأَدَوَاتِ الْعَطْفِ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ (حميدة، 1997، ص152-153). فَالدَّوْرُ الَّذِي يَضْطَلِعُ بِهِ الضَّمِيرُ فِي الْجُمْلَةِ هُوَ مِنْ أَسْبَغَ عَلَيْهِ تَعَدُّدُ قَرَاءَاتِ الْعِلَّةِ وَتَفَاوُتِهَا مِنْ نَحْوِيٍّ إِلَى آخَرَ، رَغْمَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى شَبَهَتِهِ لِلْحَرْفِ.

أَمَّا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فَأَمْرُهُ يَخْتَلِفُ عَنْ أَخَوَيْهِ؛ فَإِنَّ فِكْرَتَهُ صِنَاعَةٌ نَحْوِيَّةٌ بِلَا رَيْبٍ، فَكَيْفَ يُقَدَّرُونَ مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْبُنْيَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ؟ لَقَدِ افْتَرَضُوا أَنَّهُ حِينَ وُجِدَ الْفِعْلُ فِي الْجُمْلَةِ، اسْتَوْجَبَ أَنْ يَتَحَصَّلَ لَهُ فَاعِلٌ يُسْنَدُ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ حَدَثٌ، وَلَابُدَّ لِكُلِّ حَادِثٍ مِنْ مُحَدِّثٍ، وَأَنْزَلُوهُ مَنزِلَةَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمُسْتَكِنِ فِي فِعْلِهِ (الجعكي، 2021، ص210)، ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَاحَظُوا اقْتِرَانَ ضَمَائِرِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْحُرُوفِ، وَتَعَذَّرَ ضَمِيرُ الرَّفْعِ، فَاسْتَوْثَقُوا بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ هُوَ الْمَرْفُوعُ بِالْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَخَالَفَ بِتَأْوِيلَاتِهِ شَبَهَتَهُ الْحَرْفَ، وَأُجْرِيَ مِجْرَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَحُمِلَتْ عِلَّةُ الْبِنَاءِ عَلَى الْمُسْتَتِرِ لِطَرْدِ الْبَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

إِنَّ الدِّرَاسَةَ الدَّقِيقَةَ لِعِلَّةِ بِنَاءِ الضَّمَائِرِ تُوَصِلُ إِلَى أَنَّ شَبَهَهَا بِالْحَرْفِ لَمْ يَكُنْ عَبَثًا، وَلَكِنَّهُ أَفْسَحَ فُرْصَةً لِمِنَحِ الضَّمِيرِ مَوْقِعَهُ الْمُلَائِمِ فِي الْجُمْلَةِ بِوَسَائِلِ تَرْتِيبِيَّةٍ وَعَمَلِيَّةٍ. فَالْمُتَّصِلُ مِنَ الضَّمَائِرِ يَسْتَمِدُّ عِلَّتَهُ مِنْ عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ، فَيَفْقِدُ الْقُدْرَةَ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْنَى بِنَفْسِهِ، فَيَعْتَمِدُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَرْتَبِطُ بِهِ، أَمَّا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ فَيَحْمِلُ مَعْنَاهُ بِذَاتِهِ وَيَقُومُ بِدَوْرٍ إِسْنَادِيٍّ مُسْتَقِلٍّ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَسْتَمِدُّ عِلَّتَهُ مِنْ حُكْمِهِ كَمُرْتَبِطٍ بِالْفِعْلِ، مُمَاثِلًا لِمَا يَلْتَزِمُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ. وَمِنْ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ يَتَّضِحُ أَنَّ عِلَّةَ بِنَاءِ الضَّمَائِرِ تَتَّسِمُ بِمَرُونَةٍ تَتَفَاعَلُ مَعَ طَبِيعَةِ الْفِعْلِ وَالإِسْنَادِ، وَتَضْمَنُ تَنَاغُمَ الْجُمْلَةِ وَاتِّسَاقَ الْمَعْنَى، وَتَرْتَقِي بِالْبِنَاءِ إِلَى مُسْتَوًى يَرْتَكِزُ عَلَى الْوَاقِعِ اللُّغَوِي وَالاسْتِعْرَاضِ النَّحْوِيّ.

وَبِالنَّظَرِ إِلَى تَفَاوُتِ النَّحْوِيِّينَ فِي تَعْلِيلِ الضَّمَائِرِ وَتَنَوُّعِ قَرَاءَاتِهِمْ، يَتَّضِحُ أَنَّ الْمَعْنَى وَالوظِيفَةَ هُمَا المِحْوَرُ الأَسَاسِيُّ لِبِنَاءِ الضَّمَائِرِ، فَإِنْ كَانَ شَبْهُهَا بِالْحَرْفِ يُسَهِّلُ فَهْمَهَا، فَإِنَّهَا فِي الْوَاقِعِ تَخْضَعُ لِمَسْتَوًى أَعْمَقَ يُوَفِّرُ اسْتِقَامَةَ الْجُمْلَةِ وَاتِّسَاقَ الْمَعْنَى، وَيُثَبِّتُ أَسَاسَاتِ الْإِعْرَابِ وَالْإِسْنَادِ. وَمِنْ هَذَا الْمَنْطِقِ، يَتَفَسَّخُ الْخِلَافُ فِي التَّفَاصِيلِ لِيَتَّحِدَ فِي فَهْمٍ وَاحِدٍ يُوَفِّرُ الْقُوَّةَ التَّحْلِيلِيَّةَ وَالْحُجَّةَ الْمَنْطِقِيَّةَ، مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ بِنَاءَ الضَّمَائِرِ أَمْرٌ فَطْرِيٌّ وَعَمَلِيٌّ، وَفِي صِلَةٍ وَثِيقَةٍ بِوَظِيفَتِهَا الْمَعْنَوِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَهَذَا مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ دَوْرُهَا فِي النَّحْوِ، مُبَيِّنًا أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْمُحَرِّكُ الْحَقِيقِيُّ لِكُلِّ بِنَاءٍ.

- **عِلَّة بناء الفعل المُضارعِ على السّكونِ**

لَا خِلَافَ يُذْكَرُ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِي الْأَفْعَالِ الْأُخْرَى، وَلِعِلَّةٍ تُشَابِهُ الْمُضَارِعَ بِالاسْمِ (الأنباري، 2012، ج2، ص446)، وَمِنْ هُنَا يَتَجَلَّى تَنَاغُمُ الْمُضَارِعِ مَعَ بِنْيَةِ الْجُمْلَةِ فِي غَيْرِ حَالَةِ اتِّصَالِه بِأَدَاةٍ مُحَدَّدَةٍ كَنُونِ النِّسَاءِ. فَلَمَّا كَانَ الْمُضَارِعُ مُعَرَّبًا كَإِعْرَابِ الْاِسْمِ، وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ النُّحَاةِ عِنْدَ اتِّصَالِ نُونِ النِّسْوَةِ بِهِ، نَحْوَ: (وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) (سورة النور، 31)، وَهُنَاكَ أَثَارَتْ نُونُ النِّسَاءِ تَسَاؤُلَاتٍ فِي أَذْهَانِ النُّحَاةِ، لِتَشَكُّلِهَا تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا مَعَ الْمُضَارِعِ، فَتُلْغِي بِاتِّصَالِهَا إِعْرَابَ

الْمُضَارِعِ، وَتُنْقِلُهُ إِلَى حَالَةِ الْبِنَاءِ الْعَارِضِ حَمْلًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي (فَعَلْنَ) (سيبويه، 2009، ج2، ص160). لِيَتَّضِحُ أَنَّ الْمُضَارِعَ، وَرُغمَ شَبَهِه بِالاسْمِ فِي حَالَتِه الطَّبِيعِيَّةِ، يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الشَّبَهِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِنُونِ الْإِناثِ، فَيَضْعُفُ شَبَهُهُ بِالاسْمِ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ حَمْلًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، كَمَا أَشَارَ ابْنُ النَّاظِمِ (الفتلي، 2011، ص118).

وَلَمْ يَقْبَلِ السهيلي هَذِهِ الْتَعْلِيلَةَ، فَرَجَعَ إِلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ مُعَرَّبٌ بِإِعْرَابٍ مُقَدَّرٍ، كَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ فِي (غَلَامِي)، وَمَنَعَ ظُهُورَ شَبَهِهُ بِالْمَاضِي فِي صِيرُورَةِ النُّونِ جُزْءًا مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ (السهيلي، 1992، ص86). وَمِنْهُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ العِلَّةَ فِي صِيرُورَةِ الْمُضَارِعِ لَا تَثْبُتُ عَلَى شَبَهِ الْاِسْمِ، بَلْ عَلَى اتِّصَالِه بِالْأَدَاةِ الْمُحَدَّدَةِ، وَهَذَا يُفَسِّرُ مَا يَخْلُفُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحَاةِ.

وَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَن أَنْكَرَ عِلَّةَ نُقْصَانِ شَبَهِ الْمُضَارِعِ بِالاسْمِ، فَلَوْ كَانَ الْبِنَاءُ حَاصِلًا بِسَبَبِ أَنَّ النُّونَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَفْعَالِ، لَكَانَ الْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِـ (لَمْ) وَ(لَنْ) وَ(سَوْفَ) مَبْنِيًّا، لأَنَّ هَذِهِ مِنْ خَصَائِصِ الْفِعْلِ أَيْضًا، وَهِيَ أَمْكَنُ فِي الاخْتِصَاصِ مِنْ نُونِ الْإِنَاثِ، كَوْنَهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، وَتِلْكَ الْحُرُوفُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُضَارِعِ (بابعير، 2018، ص271). إِلَّا أَنَّهُ غَابَ عنْ فِكْرِ الباحثِ أَنَّ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُضَارِعِ لَا تُنَاظِرُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالْفِعْلِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا، فَالسَّابِقُ الْمُنْفَصِلُ عَنْ الْمُضَارِعِ غَيْرُ الْلَاحِقِ الْمُتَّصِلِ بِهِ، فَلَوْ كَانَ مَا رَآهُ صَحِيحًا لَظَهَرَتْ عَلَامَةُ الْجَزْمِ فِي الْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ إِلَى نُونِ النِّسوةِ، نَحْوَ: لَمْ يَقْبَلْنَ الْأَمْرَ، وَلَنْ يَسْمَعْنَ، فَبُنِيَ الْفِعْلُ عَلَى السُّكُونِ لِعِلَّةِ النُّونِ، وَلَمْ يُرْضَخْ لِلْفَتْحَةِ عَلَامَةَ النَّصْبِ بِـ (لَنْ). بَيْدَ أنّ له رَأْيًا أَظْهَرَهُ فِي دِرَاسَةِ بِنَاءِ الْمُضَارِعِ، عَنْ وَعْيٍ فَلْسَفِيٍّ عَمِيقٍ، رَجَّحَ فيه أَنَّ نُونَ الْإِنَاثِ مِنَ الضَّمَائِرِ تَكشِفُ عَن عِلَّةِ الْأَصْلِ بِاتِّصَالِهَا بِالْفِعْلِ، كَمَا فَعَلَتْ فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ أَيْضًا (بابعير، 2018، ص272)، وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ اتِّصَالَ ضَمِيرِ النِّسوة (نَ) بِالْمُضَارِعِ هُوَ عِلَّةُ بِنَائِهِ، فَإِنَّ "الْحُكْمَ مَرْهُونٌ بِعِلَّتِهِ، فَإِذَا وُجِدَتِ الْعِلَّةُ وُجِدَ الْحُكْمُ مَعَهَا، وَإِذَا فُقِدَتِ الْعِلَّةُ زَالَ حُكْمُهَا" (صبّار، 2020، ص445). وَمَا دَامَ اتِّصَالُ الْمُضَارِعِ بِضَمِيرِ النِّسَاءِ ثَابِتًا، فَثَبَتَتِ الْعِلَّةُ، وَمَتَى دَامَتِ الْعِلَّةُ، فَثَبَتَ حُكْمُ الْبِنَاءِ عَلَيْهَا، وَهُوَ الْبِنَاءُ لِرُجُوعِ الْمُضَارِعِ إِلَى أَصْلِهِ فِي الْبِنَاءِ كَفِعْلِ الْمَاضِي وَالْأَمْرِ، وَهَذَا يُفَسِّرُ تَفَاوُتَ الْمُضَارِعِ فِي الْأَحْوَالِ التَّرْكِيبِيَّةِ، وَيُوَحِّدُ الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحَاةِ فِي الْمَرَاحِلِ الْفِكْرِيَّةِ، مُوَفِّرًا مِقْدَارًا أَقْوَى لِلْحُجَّةِ الْمَنْطِقِيَّةِ وَالْتَّفَهُّمِ الْعِلّيّ لِأَصْلِ بِنَاءِ الْمُضَارِعِ.

إِنَّ دِرَاسَةَ بِنَاءِ الْمُضَارِعِ عَلَى السُّكُونِ تُوَصِلُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَيْسَ بِمَجَرَّدِ شَكْلٍ صَوْتِيٍّ، وَلَكِنَّهُ نَاتِجٌ عَنْ عِلَّةٍ لُغَوِيَّةٍ وَتَرْكِيبِيَّةٍ مُتَدَاخِلَةٍ، تَتَعَلَّقُ بِاتِّصَالِ الْمُضَارِعِ بِأَدَاةِ نُونِ النِّسَاءِ وَبِاسْتِقْلَالِهِ عَنِ الْمُؤَثِّرِ الْمُبَاشِر. فَفِي الْحَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، يُعْرَبُ الْمُضَارِعُ كَالاسْمِ، وَيُشَكِّلُ تَنَاغُمًا مَعَ بِنْيَةِ الْجُمْلَةِ، وَيَحْفَظُ فَرْعِيَّةَ الْعِلَّةِ فِي تَسَلْسُلِ الإِسْنَادِ. وَمَا دَامَ اتِّصَالُ الْمُضَارِعِ بِنُونِ النِّسَاءِ ثَابِتًا، فَإِنَّ هَذَا الاتِّصَالَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ يَرْجِعُ فِي صِيرُورَتِهِ الإِسْنَادِيَّةِ وَالْبِنَائِيَّةِ إِلَى أَصْلِهِ، مُمَاثِلًا فِي ذَلِكَ الْأَفْعَالَ الْمَاضِيَةَ وَالْأَمْرِيَّةَ. وَيَتَّضِحُ أَنَّ سُكُونَ الْمُضَارِعِ لَيْسَ تَصَرُّفًا عَرَضِيًّا، بَلْ هُوَ تَجَلٍّ لِعِلَّةِ الْأَصْلِ، وَإِرْجَاعِهِ إِلَى مَثِيلِهِ فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ، وَتَفْرِيقِهِ بَيْنَ حَالَةِ اتِّصَالِهِ بِأَدَاةٍ كَنُونِ النِّسَاءِ وَبَيْنَ حَالَةِ الْمُضَارِعِ الْمُسْتَقِلِّ. فَالسُّكُونُ هُوَ تَرْجَمَةُ الْعِلَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْحِفَاظِ عَلَى اتِّسَاقِ الْبِنَاءِ، وَتَنَاغُمِ الإِسْنَادِ، وَتَفْرِيقِ الْمُضَارِعِ عَنِ الْأَفْعَالِ الأُخْرَى فِي جَوْهَرِهَا الإِسْنَادِيّ وَالْمَعْنَوِيّ.

وَمِنْ هَذِهِ الْمَنَاظِيرِ، يَتَّضِحُ أَنَّ السُّكُونَ فِي الْمُضَارِعِ لَهُ دَوْرٌ حَجَّاجِيٌّ، يَحْمِي الْمُضَارِعَ مِنَ التَّلَبُّسِ بِالْمُؤَثِّرِ الْمُبَاشِرِ، وَيَثْبُتُ بِهِ أَصْلُ الْبِنَاءِ وَعِلَّتُهُ، وَيُوَحِّدُ الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحَاةِ فِي التَّفَاسِيرِ الْفَرْعِيَّةِ، وَيُعْلِمُ أَنَّ الْحُكْمَ مُرْتَكِزٌ عَلَى الْعِلَّةِ، وَمَا دَامَتِ الْعِلَّةُ ثَابِتَةً، فَإِنَّ الْبِنَاءَ يَثْبُتُ مَعَهَا، وَيُظْهِرُ الْتَنَاغُمَ الإِسْنَادِيَّ وَتَرَتُّبَ الْمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ.

عِلَّةُ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ

يُعَدُّ مبحثُ الممنوعِ من الصَّرفِ من أدقِّ مباحثِ النَّحوِ والصَّرْفِ العربيّ، إذ يَجْمَعُ بينَ الأصالةِ الصَّوتيَّةِ والتَّعليلِ التَّركيبيّ، ويكشِفُ عن عُمقِ تفكيرِ النُّحاةِ في ضبطِ النِّظامِ الإعرابيّ وتحديدِ مناطِ العِلَّةِ فيه. فليسَ مَنْعُ الاسمِ من الصَّرفِ حُكمًا شكليًّا أو اصطلاحًا تجريديًّا، بل هو

نتيجةٌ لاعتباراتٍ صوتيَّةٍ وصرفيَّةٍ ودلاليَّةٍ تَلاقتْ في موضعٍ واحدٍ لتؤدِّي وظيفةً لغويَّةً دقيقةً هي تحقيقُ الاتِّزانِ البنيويّ والوضوحِ التَّركيبيّ في البنيةِ العربيَّة.

وقد تَنَبَّهَ النُّحاةُ الأوائلُ – من الخليلِ وسيبويهَ إلى ابنِ جنّي والأنباريّ – إلى أنّ هذا الحكمَ لا يُدرَكُ إلا من خلالِ ملاحظةِ العلاقةِ بينَ الثِّقَلِ اللَّفظيّ والمعنويّ في الكلمةِ، وبينَ ما يطرأُ عليها من تغيُّرٍ في الإعرابِ أو التَّنوين. فالكلمةُ التي تجتمعُ فيها عِلَّتانِ أو أكثرُ تُعَدُّ خارجةً عن حدِّ التَّمكُّنِ التَّامِّ في بابِ الأسماءِ، فتُمنَعُ من التَّنوينِ تخفيفًا للَّفظِ وصَوْنًا للبنيةِ من الاضطراب .ومن هنا جاءت تسميتُها "ممنوعةً من الصرفِ" لأنّها حُرِمَتِ التَّنوينَ وأُمسِكَت عن التَّغيُّرِ الصَّوتيّ الذي قد يُضعِفُ وضوحَ موقعِها النَّحويّ.

ويُفهَمُ من مقاصدِ النُّحاةِ في هذا البابِ أنَّ العِلَّةَ ليست مجرَّدَ تبريرٍ اصطلاحيّ، بل هي محاولةٌ لتفسيرِ السلوكِ الصَّوتيّ للكلمةِ في إطارٍ نحويّ محكَمٍ، يُوازنُ بينَ السَّماعِ والقياسِ، وبينَ الجمالِ الإيقاعيّ والاقتصادِ النُّطقيّ. فالممنوعُ من الصَّرفِ صورةٌ من صورِ استقرارِ النِّظامِ الصَّوتيّ والإعرابيّ في العربيَّة، ومظهرٌ من مظاهرِ العقلِ التَّنظيميّ في صوغِ القاعدةِ النَّحويَّة، حيثُ التزموا بتحليلِ العِلَّةِ في ضوءِ الثِّقَلِ اللَّفظيّ والتمييزِ الدِّلاليّ.

يَتعلَّقُ مَنْعُ الممنوعِ من الصَّرفِ برغبةِ اللُّغةِ في ثباتِ حركةِ آخرِ الكلمةِ حفاظًا على وضوحِ البنيةِ الصَّوتيَّةِ والمعنويَّةِ، بحيثُ يُمنَعُ التَّغييرُ في الحركةِ ليبقى النَّصُّ على صورته الإعرابيَّةِ الواضحة. إذ يرى سيبويه أنّ الممنوع من الصرف إنّما مُنع لعللٍ تتعلّق ببنية الاسم وصيغته الصوتية والتركيبية، لا لمجرّد علاماتٍ نحويةٍ ظاهرة. فالعِلّة الأولى عنده هي الثِّقَل الصوتيّ البنيويّ الناتج عن زيادة الألف والنون أو الألف الممدودة بعد الأصول، كما في غضبان وحمراء، إذ إنّ توالي الحركات أو المقاطع المغلقة في أواخر هذه الأبنية يجعل التنوين ثقيلاً على النطق، فيُستعاض عنه بالمنع من الصرف (سيبويه، ج3، ص213-214). وتَتَجَلّى العِلَّةُ الثَّانِيَةُ فِي التَّرْكِيبِ الصَّرْفِيّ أَوِ البِنْيَوِيّ غَيْرِ المَأْلُوفِ، كَالأَسْمَاءِ المَزِيدَةِ زِيَادَةً غَيْرَ أَصْلِيَّةٍ أَوِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ فِي وَزْنِهَا، مِثْلَ: أَحْمَدَ وَيَزِيدَ وَيَثْرِبَ؛ إِذْ تَمِيلُ إِلَى مُحَاكَاةِ الفِعْلِ فِي الهَيْئَةِ النُّطْقِيَّةِ، مِمَّا يُحْدِثُ لَبْسًا بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ، فَامْتَنَعَ صَرْفُهَا حِفَاظًا عَلَى التَّمَايُزِ البِنْيَوِيّ بَيْنَ الصِّنْفَيْنِ.(سِيبَوَيْهِ، ج3، ص215–216).

وَأَمَّا العِلَّةُ الثَّالِثَةُ فَتَرْجِعُ إِلَى العُجْمَةِ الاسْمِيَّةِ، حَيْثُ يَرَى أَنَّ الأَسْمَاءَ الأَعْجَمِيَّةَ فِي الغَالِبِ ذَاتُ مَقَاطِعَ صَوْتِيَّةٍ ثَقِيلَةٍ أَوْ غَيْرِ مُنْسَجِمَةٍ مَعَ النِّظَامِ المَقْطَعِيّ العَرَبِيّ، نَحْوَ: إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، فَتُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِثِقَلِ حُرُوفِهَا وَغَرَابَةِ نِظَامِهَا الصَّوْتِيّ فِي العَرَبِيَّةِ. وَيُضِيفُ سِيبَوَيْهِ إِلَى ذَلِكَ التَّرْكِيبَ المَزْجِيَّ، كَـ بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ، الَّذِي يَتَوَالَى فِيهِ مَقْطَعَانِ مُسْتَقِلَّانِ فِي النُّطْقِ، مِمَّا يُنْتِجُ ثِقَلًا فُونِيمِيًّا يَمْنَعُ وُقُوعَ التَّنْوِينِ أَوِ التَّغْيِيرِ فِي الحَرَكَةِ الخِتَامِيَّةِ، فَامْتَنَعَ صَرْفُهُ لِتَوَالِي الثِّقَلِ الصَّوْتِيّ فِيهِ. (سِيبَوَيْهِ، ج3، ص217–220).

فَجَمِيعُ هَذِهِ العِلَلِ تَتَآزَرُ لِتَكْشِفَ أَنَّ المَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا صِرْفًا، بَلْ نَتِيجَةٌ لِتَفَاعُلٍ بَيْنَ النَّحْوِ وَالفُونُولُوجْيَا وَالمِيزَانِ الصَّرْفِيّ؛ إِذْ يَتَوَخَّى النِّظَامُ العَرَبِيُّ الاقْتِصَادَ النُّطْقِيَّ وَحِفْظَ وُضُوحِ الحُدُودِ بَيْنَ البُنَى الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَتَخْفِيفَ الثِّقَلِ الصَّوْتِيّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جِنِّي فِي الخَصَائِصِ إِلَى أَهَمِّيَّةِ ثَبَاتِ الصِّيغَةِ لِلحِفَاظِ عَلَى انتِظَامِ النُّطْقِ وَتَمْيِيزِ الأَبْنِيَةِ، وَيُرْجِعُ عِلَّةَ مَنْعِ الاسْمِ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى تَضَافُرِ عَوَامِلَ صَوْتِيَّةٍ وَصَرْفِيَّةٍ وَمَنْطِقِيَّةٍ، تَرْجِعُ فِي جَوْهَرِهَا إِلَى الثِّقَلِ البِنْيَوِيّ وَحِرْصِ العَرَبِيَّةِ عَلَى الاقْتِصَادِ النُّطْقِيّ وَالوُضُوحِ التَّرْكِيبِيّ؛ فَالأَوْزَانُ الرُّبَاعِيَّةُ وَالخُمَاسِيَّةُ عِنْدَهُ أَثْقَلُ مِنَ الثُّلَاثِيَّةِ، لِذَلِكَ قَلَّ تَصْرِيفُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا (الخَصَائِص، ج1، ص62). وَيَرَى أَنَّ الحَرَكَةَ قَدْ تَقُومُ مَقَامَ الحَرْفِ فِي الثِّقَلِ، فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ كَمَا فِي: قَدَمٍ وَكَبِدٍ إِذَا اسْتُعْمِلَتَا أَعْلَامًا (ابْنُ جِنِّي، ج2، ص321)، كَمَا يُعَلِّلُ المَنْعَ بِـ اجْتِمَاعِ شَبَهَيْنِ مِنْ أَشْبَاهِ الفِعْلِ، لِأَنَّ شَبَهًا وَاحِدًا لَا يَكْفِي وَحْدَهُ، وَإِنَّمَا يُكَمِّلُهُ آخَرُ حَتَّى يَصِيرَ الاسْمُ فِي صُورَةِ الفِعْلِ (ابْنُ جِنِّي، ج1، ص178). وَيُضِيفُ أَنَّ الأَسْمَاءَ الأَعْجَمِيَّةَ وَالمُرَكَّبَةَ تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِمَا فِي بِنْيَتِهَا مِنْ تَوَالِي مَقَاطِعَ ثَقِيلَةٍ تُخَالِفُ الإِيقَاعَ العَرَبِيَّ (ابْنُ جِنِّي، ج1، ص181–182).

وتوسَّع الأنباريُّ في بيانِ عللِ الممنوعِ من الصَّرف، موضِّحًا أنَّ المنعَ لِدَفْعِ الثِّقَلِ الذي يلحقُ آخرَ الاسمِ إذا كثرتْ فيه العللُ (الأنباري، 2012، ج2، ص415 وما بعدها). فالكلمةُ إذا اجتمعَتْ فيها علتانِ، كالعلميَّةِ والتأنيثِ، أو وزنِ الفعلِ والعلميَّةِ، أحدثتْ ثِقَلًا في اللَّفظِ، فجاء المنعُ تخفيفًا صوتيًّا ومواءمةً مع النِّظامِ المقَطْعيِّ العربيِّ. ويُعزِّزُ ابنُ يعيش هذا الاتِّجاهَ في شرح المفصَّل إذْ يَرَى ابنُ يَعِيشٍ في شرحِ المفصَّلِ أنَّ الممنوعَ من الصَّرفِ إنّما مُنِعَ لاجتماعِ سَبَبَيْنِ من تِسعةٍ، أو لعلّةٍ واحدةٍ تقومُ مقامَ علّتَيْن، وهي: العَلَميّةُ، والتأنيثُ، ووزنُ الفعلِ، والوصفُ، والعَدلُ، والجمعُ، والتَّركيبُ، والعُجْمَةُ، والألفُ والنونُ الزائدتانِ (ابن يعيش، 2001، 167/1). ويُعلِّلُ المنعَ بشَبَهِ الاسمِ بالفعلِ من جهتَيْن: كونه فَرْعًا في الاشتقاقِ، وافتقارِه في الدلالةِ إلى غيرِه. ويَربِطُ ابنُ يَعِيشٍ هذه الأسبابَ بمبدأِ الثِّقَلِ والفَرْعِيَّةِ؛ فكلُّ زيادةٍ في البنيةِ أو نَقْلٍ عن الأصلِ تُحدِثُ ثِقَلًا يَمنعُ التنوينَ والجرَّ. ويُعَمِّقُ تحليلَ التأنيثِ فيجعلُ أَلِفَ التأنيثِ المقصورةَ والممدودةَ علّةً مُضاعفةً لقوّةِ امتزاجِها بالبنيةِ، كما يُفرِّقُ في وزنِ الفعلِ بين ما يختصُّ به وما يَغلِبُ فيه، مقرِّرًا أنَّ المنعَ حيث يَغلِبُ شبهُ الفعلِ في الصِّيغةِ (السابق، 168/1–172). وامتازَ شرحهُ بدقّةِ التحليلِ الصَّوتيِّ والصَّرفيِّ ومزجِه بين التَّعليلِ المنطقيِّ والتَّطبيقِ القياسيِّ، مع مراعاةِ تَوازُنِ المقاطعِ الصَّوتيَّةِ؛ فكلّما ازدادتِ العِلَلُ في الكلمةِ، احتاجتْ إلى تخفيفٍ يُحقِّقُهُ حذفُ التنوينِ.

وَفِي ضَوْءِ عِلْمِ الأَصْوَاتِ الحَدِيثِ، يُمكِنُ تَفْسِيرُ العِلَّةِ فِي المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ تَفْسِيرًا فُونِيولوجِيًّا دَقِيقًا يَعْتَمِدُ عَلَى مَبَادِئِ التَّخْفِيفِ المَقْطَعِيِّ وَتَوَازُنِ البِنْيَةِ الصَّوْتِيَّةِ. فَالكَلِمَةُ الَّتِي تُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ تَحْمِلُ مَقَاطِعَ مُغلَقَةً أَوْ ثَقِيلَةً صَوْتِيًّا، وَتَتَجَلَّى ثِقَلَتُهَا فِي تَرَكِيبِ الأَصْوَاتِ وَتَوَالِي الحَرَكَاتِ، مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدِّي إِلَى إِرْهَاقِ السَّامِعِ وَتَعْقِيدِ الإِدْرَاكِ النُّطْقِيِّ لِلمَعْنَى. فَمِنْ أَجْلِ تَلافِي هَذَا الإِرْهَاقِ، يَلْتَزِمُ النِّظَامُ اللُّغَوِيُّ بِتَثْبِيتِ حَرَكَةِ الآخِرِ وَمَنْعِ التَّنْوِينِ، وَيُستَخْدَم مَبْدَأُ الاقتِصَادِ النُّطْقِيِّ (articulatory economy) لِتَقْلِيلِ الجُهْدِ الحَرَكِيِّ وَتَسْهِيلِ التَّلَفُّظِ، وَهَذَا يَتَّفِقُ وَمَا أَكَّدَهُ الشايب فِي الفُونولوجيا التَّطْبِيقِيَّةِ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الثِّقَلَ الصَّوْتِيَّ فِي المَقَاطِعِ الطويلة يُمْكِنُ أَنْ يُقْوِيَ حَافَزَ تقصيرِها وأحيانا يستدعي تثبيت الحَرَكَةِ النِّهَائِيَّةِ وَمَنْعِ التَّغْيِيرِ (الشايب، 2016، 82-85).

وَيُبَيِّنُ هَذَا التَّفْسِيرُ أَنَّ المَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يُمْنَعْ لِغَرَضٍ إِعْرَابِيٍّ مَحْضٍ يَتَّصِلُ بِالتَّوَازُنِ النَّحْوِيِّ فَقَطْ، بَلْ إِنَّ عُسْرَ النُّطْقِ أَحْيَانًا فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ بِسَبَبِ تَتَابُعِ أَصْوَاتِهَا وَمَقَاطِعِهَا يَسْتَدْعِي قَانُونًا فُونِيُولُوجِيًّا يُقْصَدُ بِهِ التَّخَفُّفُ مِنَ الثِّقَلِ التَّتَابُعِيِّ فِي النُّطْقِ. فَنَجِدُ نَمَاذِجَ لِذَلِكَ فِي أَسْمَاءٍ نَحْوَ جُورْجَ وَوَاشِنْطُن، أَوْ فِي تَوَالِي المَقَاطِعِ الطَّوِيلَةِ المَفْتُوحَةِ كَـ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، حَيْثُ يُلْزِمُ النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ تَطْبِيقَ قَانُونِ تَخْفِيفِ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، لِمَا فِيهِ مِنْ خِدْمَةِ الغَرَضِ الفُونِيُولُوجِيِّ، وَهُوَ حِفْظُ التَّنَاغُمِ الإِيقَاعِيِّ وَتَجَنُّبُ التَّعَاقُبِ الصَّوْتِيِّ المُرْهِقِ، وَتَخْفِيفُ الجُهْدِ العَضَلِيِّ فِي أَدَاءِ المَقَاطِعِ.

وَعَلَى هَذَا، فَإِنَّ تَثْبِيتَ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ وَمَنْعَ التَّنْوِينِ نَاتِجٌ عَنْ تَضَافُرِ العَوَامِلِ الصَّوْتِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ مَعًا، فَيُسَاهِمُ فِي فَصْلِ الكَلِمَاتِ فِي السِّيَاقِ وَتَحْقِيقِ التَّوَازُنِ النُّطْقِيِّ فِي الجُمَلِ.

وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ عِلَّةَ مَنْعِ الصَّرْفِ لَيْسَتْ عَرَضِيَّةً وَلَا شَكْلِيَّةً، بَلْ هِيَ مَنْظُومَةٌ صَوْتِيَّةٌ وَصَرْفِيَّةٌ وَمَنْطِقِيَّةٌ مُتَكَامِلَةٌ، تُرَاعِي تَوَازُنَ البِنْيَةِ النَّغَمِيَّةِ وَالمَعْنَوِيَّةِ فِي الكَلِمَةِ العَرَبِيَّةِ، وَتُسْهِمُ فِي وُضُوحِ الإِعْرَابِ وَدِقَّةِ التَّوَاصُلِ.

وَقَدْ أَكَّدَ النُّحَاةُ القُدَمَاءُ – فِيمَا انْفَرَدَتْ بِهِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ وَتَمَيَّزَتْ – هَذِهِ الرُّؤْيَةَ الدَّقِيقَةَ، وَجَاءَ التَّحْلِيلُ الفُونُولُوجِيُّ الحَدِيثُ لِيَدْعَمَهَا، مُعْتَبِرًا مَنْعَ الصَّرْفِ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ الانْسِجَامِ التَّرْكِيبِيِّ وَالاقْتِصَادِ النُّطْقِيِّ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ. وَإِنَّ تَقْيِيدَ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ يُسَاهِمُ فِي تَثْبِيتِ المَعْنَى وَتَبْسِيطِ القَوَاعِدِ الإِعْرَابِيَّةِ، فَيَغْدُو مَظْهَرًا لِاتِّزَانِ النِّظَامِ الفُونُولُوجِيِّ فِي العَرَبِيَّةِ، يَجْمَعُ بَيْنَ أَدَاءِ اللِّسَانِ وَمُقَوِّمَاتِ البِنَاءِ الصَّرْفِيِّ، فَيَكُونُ حَلًّا دَقِيقًا لِـلاضْطِرَابِ الصَّوْتِيِّ وَالتَّرْكِيبِيِّ الَّذِي يُسَبِّبُهُ الثِّقَلُ أَوِ التَّنَاوُبُ النُّطْقِيُّ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ.

- **نتائجُ الدِّراسَةِ**

تُظهِرُ الدراسةُ أنَّ العِلّةَ النحويةَ ليست مجردَ قاعدةٍ صوريةٍ جامدةٍ، بل هي نتاجُ تفاعلٍ بين العقلِ النحويّ والفكرِ الفلسفي، ومحصلةٌ لتأملاتٍ دقيقةٍ في طبيعةِ اللغةِ وظواهرها. ومن هذا المنطلق، تتبلور النتائجُ على النحو التالي:

- إنَّ عَمَلِيَّةَ التَّعْلِيلِ النَّحْوِيّ عَمَلِيَّةٌ ذِهْنِيَّةٌ تَنمُّ عَنْ تَرَفٍ عَقْلِيٍّ مُحَضٍ، صَدَرَتْ مِنْ عَالِمٍ ذِي اخْتِصَاصٍ لِتَفْسِيرِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وَتَحْلِيلِ بُنْيَتِهَا التَّرْكِيبِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ طَرْحِ التَّسَاؤُلَاتِ الكَيْفِيَّةِ وَالغَائِيَّةِ، لِيُبَرِّرَ كَيْنُونَةَ الظَّاهِرَةِ المَسْمُوعَةِ.
- إنَّ السَّبَبَ فِي تَعَدُّدِ العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ هُوَ تَعَدُّدُ وُجُوهِ النَّظَرِ لِلنُّحَاةِ، نَتِيجَةً لِرَوَابِطِهِمْ الفِكْرِيَّةِ وَالفَلْسَفِيَّةِ.
- إنَّ الغَايَةَ المُرْتَجَاةَ مِنَ التَّعْلِيلِ هِيَ أَنْ يُقْنِعَ النَّحْوِيُّ ذَوُو الاِخْتِصَاصِ بِقُبُولِ الحُكْمِ وَالرِّضَا بِهِ، بِأَدَوَاتِ الإِقْنَاعِ المَنْهَجِيَّةِ: الاِسْتِدْلَالِ وَالفَلْسَفَةِ.
- إنَّ ظُهُورَ العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ مَقْرُونٌ بِنُضْجِ العَقْلِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّتِ المَعَارِفُ وَعُلُومُ العَرَبِيَّةِ فِي أَذْهَانِ مُخْتَصِّيهَا.
- لَمْ يُصْدِرِ النُّحَاةُ الحُكْمَ إِلَّا عَنْ وَعْيٍ فِكْرِيٍّ عَمِيقٍ فِي مِعْيَارِيَّةِ الأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ، بِمَا يُشَفِّعُ البَحْثَ فِي عَلَاقَةِ العِلَّةِ بِمَعْلُولِهَا؛ حَتَّى لا تَتَخَلَّفَ الأَحْكَامُ وَتَتَعَدَّدَ عُلَلُهَا جَرْيًا عَلَى طَرْدِ البَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.
- إنَّ دراسة العِلَّة النحوية تُؤَكِّدُ أَنَّ التَّعَلُّمَ الفلسفيَّ والنَّظَرِيَّ لِلُّغَةِ هُوَ مَا يَسْمَحُ لِلْعَالِمِ بِفَهْمِ أَعْمَالِ العَوَامِلِ وَتَبَعِيَّاتِهَا؛ فَتَتَسَنَّى بِذَلِكَ تَحْدِيدُ مَوَاضِعِ البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ بِوَضُوحٍ وَدِقَّةٍ.
- إنَّ التَّفَرُّقَ فِي أَقْوَالِ النُّحَاةِ وَتَنَوُّعَ تَفَسِيرَاتِهِمْ يَبْرِزُ أَنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ تَتَفَاعَلُ مَعَ مَسْتَوًى أَسَاسِيٍّ يَحْكُمُ تَنَاغُمَ الجُمْلَةِ وَاتِّسَاقَ المَعْنَى، وَهِيَ عِلَّةٌ تَنْبُعُ مِنْ الطَّبِيعَةِ الإِسْنَادِيَّةِ وَالوظِيفِيَّةِ لِلفِعْلِ وَالضَّمَائِرِ وَالأَدَاةِ.

المراجع

القرآن الكريم

أحمد، تلار سالار (2011): دلالة الضمة في القرآن الكريم، مجلة الدراسات اللغوية، الجامعة الإسلامية العالمية، عدد خاص.

الأقطش، عبد الحميد (1994): إتباع الإيقاع في اللغة، مقاربة ألسنية، في حركية اللغة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد: 12، عدد: 2.

الأنباري، أبو البركات (2012): الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت.

الأنصاري، أحمد مكي (1962): التيار القياسي في المدرسة البصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 24.

بابعير، عمر علي (2018): خصائص نون النسوة في العربية، مجلة حضرموت للعلوم الإنسانية، مجلد: 15، عدد: 2.

الجعكي، عبد الله محمد (2021): من شطحات ابن مضاء القرطبي "إنكاره للضمير المستتر في المشتقات العامة"، مجلة التربوي، كلية التربية، جامعة المرقب، ع: 18.

جلول، بن طرات (2013): اللغة وجدلية الفكر والمادة مقارنة فلسفية بين هيجل وماركس، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1957): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب، بيروت، ط2.

الجيلي، عبد العال إدريس عمر(د.ت): العلل النحوية بين القدماء والمحدثين وأثرها في تجديد النحو وتيسيره، دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (1982): الكافية في النحو بشرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

حميدة، مصطفى (1997): نظام الارتباط والربط، مكتبة لبنان.

الخولي، يمنى طريف (1990): فلسفة العلم في القرن العشرين، عالم المعرفة، الكويت.

دندوقة، فوزية (2010): ضمائر العربية: المفهوم والوظيفة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 6.

راوي، صلاح (1979): بحث في نون الوقاية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع: 9.

الرفوع، صدّام ممدوح (2018): أثر العلل النحوية في المسائل الخلافية في النحو العربي، أطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية، جامعة مؤته.

ابن السراج، محمد بن السري بن سهل (د. ت): الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

سليماني، سعاد (2014): عاملا الرفع المعنويين في النظام العاملي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع32.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1992): نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان (2009): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5.

الشايب، فوزي (2016): أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد.

الشايب، فوزي (1987): ضمائر الغيبة أصولها وتطورها، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية: 8، الرسالة: 46.

الشيرازي، ناصر مكارم (1426هـ): نفحات القرآن، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب.

صالح، عبد الرحمن الحاج (2012): منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر.

صالح، محمد سالم (2006): أصول النحو، دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام للطباعة.

صبّار، علاء أحمد (2020): العلل النحوية في الأفعال في شروح التسهيل، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، مجلد: 47، عدد2، ملحق:1.

الفتلي، حميد (2011): العلل النحوية، دراسة تحليلية، كتاب ناشرون، لبنان.

قزعوط، سليم (2019): التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم، المجلة التعليمية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، المجلد 6، العدد 4، ديسمبر.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله (2000): شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

العمامي، سالمة صالح (2020): فلسفة اللغة وموقع النحو العربي منها، كلية العلوم والآداب، جامعة طبرق، ليبيا، مجلة ابن منظور، العدد الأول، ابريل.

عيدان، حيدر جبار (2007): العلل التعليمية وتطبيقها، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد السادس.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (1967): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت): المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

محمد، علي إبراهيم (2006/2005): قراءة لغوية جديدة لأحكام نون الوقاية التركيبية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد: 24.

الملخ، حسن خميس (2000): نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان.

ابن منظور (1999): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا (2001): شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.